

من ذلك الرجل ثلاثين حقة الف وخمسة مائة بعينه
 ذكر الصياح في أحكامه وبياداه بطريق القيمة
 بزيادة فيها ولا يمكن أن يكون بنت المخاض في ذمته و
 ما دفعه تطوعا ولا بعضها بنت مخاض الواجب عليه
 والزائد تطوعا لا البازل والمخلف لا يكون بعضها بنت
 مخاض لخروجها بزيادة السن عن بنت مخاض وزيادته
 وراعي ذلك كما برق أبو الحسن بن بطال في شرح الطائفة
 كان معاذ ينفق الصدقات إلى المدينة فيتولى قسمها
 بين فقراء المدينة فلا مجال أنه قد اتفق على جواز أخذ
 البدل في الزكوات وكذا زيادة المصدق سائتين أو عشرين
 وربما إذا أخذت لبون عن بنت مخاض أتم يكون بطريق
 الشراء للزائد وأخذ القيمة لأن المصدق لم يكن عليه
 زكاة لما لا بنت اللبون ولا دين وكان عمر رضي الله عنه
 يأخذ العروض في الزكاة ويجعلها في صنف واحد من الثياب
 ذكر عبد الرزاق عن الثوري وبهذا المذهب احتج
 البخاري مع كثرة مخالفيه لأنه خفيفة وأصحابه قال
 ابن بطال كثرة ما يرفع فيه من الأحاديث وفي المتوسط
 ظن بعض أصحابنا أن القيمة بدل عن الواجب حتى لقبوا
 هذه المسئلة بالأيديال قال وليس كذلك فإن المصير إلى
 البدل لا يجوز الأعدم الأصل وأداء القيمة مع قيام
 عين المنصوص عليه في ملكه جائز عندنا ونص في الجاه
 على أن الواجب في الزكاة أحدهما عندنا خفيفة وبأخبار
 المالكية عن كالتقار صدقة المشرى بالخيار وعندنا
 الواجب لعين وللمالك خيار النقل إلى القيمة وقد ثبت
 الخيار البدل كالمسح على الخفين مع الغسل واستدل
 في المسئلة بقوله تعالى

واقف البخاري

في المسئلة بقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة فهو
 تنصيص على أن المخوف مال وبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لما ذكره التيسير على الربا بل ما شئنا لا لتفصيل الواجب
 إذ أربابنا لمواشي تعزفهم التقوى والأداء ما عندهم
 ليس عليهم الأثرى أنه قال في خمس من الإبداء وكلمة
 في حقيقتها الظرفية وعين الشاة لا توجد في الإبداء فربما
 أن المراد بالشاة قدرها في المائتة قلت ويحتمل أن يكون
 للسببية كما في قوله عليه السلام في النفس المؤمنة مائة
 من الإبداء بسبب قتلها لأن حلولها في النفس محال و
 قوله عليه السلام أن امرأة دخلت النار في هرة حبستها
 ولم يطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض قالوا لعني
 فيه أله ملكا الفقير ما لا تنقوما بقدر حقه في العين بنت
 الزكاة فيجوز لحصول المقصود من اغناء الفقراء قال عليه
 السلام اغنومهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم والاعناء
 بأداء العادلة أتم وقد وصل إليه الكفاية بأوعدك لله
 له من البرق فاشبهت الجزية الواجبة لكفاية المقابلة
 بخلاف الهدايا والضحايا والفرق بينهما وبين الزكاة من
 وجوه الوجه الأول أن القرية فيها هي الأمانة وهي غير
 معقولة المعنى بيان الأول قوله عليه السلام لغاطمة
 رضي الله عنها قومي فاشبهت أضحيتك فاته يغفر لك
 بأول قطع من دمها وقوله عليه السلام ما تقر بعباد
 الله يوم النحر بشيء مواجب إليه من اهراق الدم
 وبيان الثاني أن الأمانة أسالة دم الحيوان بالذبح وفيه
 تحذيره وإزالة حياته وذلك ليس بمال ولا بد لا عقد
 على حسنه بل عن حسنه بالشرع بخلاف الزكاة فإنها

ممنوع